السرقات العلمية في ضوء الفقه والقانون

الدكتور/ فرج إبراهيم أبو شماله

أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد
كلية مجتمع تدريب غزة (GTC)

الأستاذ/ إبراهيم جميل وشاح

منسق التطوير المهني والمناهج
وكالة الغوث الدولية بغزة -الأنروا

المستخلص:

هدف هذا البحث إلى التعرف على السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية من حيث تعريفها، وسياقها التاريخي بين الماضي والحاضر، وأسبابها ومظاهرها، والسرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية في ضوء الفقه والقانون، وتسليط الضوء على بعض التوجهات والرؤى للتصدي لهذه الظاهرة، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث لمناسبته لمثل هذا النوع من الأبحاث، حيث تم تناول المحاور التالية:

أولاً: السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية.

ثانياً: السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية بين الماضي والحاضر.

ثالثاً: أسباب ومظاهر السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية.

رابعاً: السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية في ضوء الفقه.

خامساً: السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية في ضوء القانون.

سادسا: توجهات ورؤى للتصدي لظاهرة السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية.

وقام الباحثان بتقديم مجموعة من التوصيات من أهمها:

١. أن تقوم الجامعات والأساتذة بنشر الوعي بضرورة احترام حقوق الملكية الفكرية لدى الطلبة الجامعيين باعتبارهم نواة المستقبل في البحث العملي.
٢. أن يمثل الأساتذة الجامعيين والباحثين الأكاديميين القدوة الحسنة للآخرين.
٣. تفعيل القوانين الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والتشدد في تنفيذ العقوبات ضد من ينسبون لأنفسهم جهود الآخرين، وتثبت السرقة العلمية بحقهم.
٤. توظيف التكنولوجيا ومحركات البحث المختلفة في الكشف عن السرقات العلمية.

٥. التشهير بمن يرتكبون جرائم السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية، كي يكونوا عبرة لغيرهم.
٦. تعزيز دور الوازع الديني والضمير الإنساني، والأمانة العلمية لدى طلبة العلم والباحثين.
٧. إعداد قاعدة بيانات مشتركة بين الجامعات ومراكز البحث العلمي في العالم العربي.
٨. الاستفادة من خبرات الجامعات ومراكز البحث العلمي العالمية في التصدي للسرقات العلمية، واحترام حقوق الملكية الفكرية.

الكلمات المفتاحية:

السرقات العلمية ، الشريعة والقانون

Abstract:

This research is aimed to recognition the scientific thefts in Academic circles in terms of definition, historical context between past and present, its causes and manifestations, scientific thefts in academic circles, in the light of the jurisprudence and law, and to shed light on some of the trends and visions to deal with this phenomenon, and the two researchers used the descriptive analytical method In this research, because it's suitable for this kind of research, and the research addresses the following axises:

First: Scientific thefts in academic circles.

Second: Scientific thefts in academic circles between past and present.

Third: The causes and manifestations of scientific thefts in academic circles.

Fourth: Scientific thefts in academic circles, in the light of the jurisprudence.

Fifth: scientific thefts in academic circles, in the light of the law.

Sixth: trends and visions to face the phenomenon of scientific thefts in academic circles.

The two researchers presented a set of recommendations including:

1. **The universities and professors should have the role to disseminate awareness of respect intellectual property rights among university students as the nucleus of the future in scientific research.**
2. **The university professors and academic researchers should be good models to others.**
3. **Activation the laws of intellectual property rights, and stricter enforcement of sanctions against those who attribute to themselves the efforts of others, when prove that they the scientific theft.**

4. **Using technology and the various search engines in the detection of scientific thefts.**
5. **Defamation who commit the crimes scientific thefts in academic circles, in order to be an example to others.**
6. **Strengthening the role of religious faith, humanitarian conscience, and Scientific Secretariat to the students and researchers.**
7. **Preparation of common database among universities and scientific research centers in the Arab world.**
8. **Benefit from the expertise of universities and scientific research centers of the world in addressing scientific thefts, and respect for intellectual property rights.**

الاستشهاد المرجعي:

أبو شمالة ، فرج ابراهيم (2018). السرقات العلمية في ضوء الفقه والقانون / فرج إبراهيم أبو شمالة، إبراهيم جميل وشاح . مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح . كلية الآداب . جامعة بني سويف، اتحاد الجامعات العربية . . مج5 ، ع9 . ص ص 15 : 53.

مقدمة

لقد بات من المؤكد أن رقي الأمم وتطورها مرتبط ارتباطا عضويا بتقدمها العلمي؛ القائم على إطلاق العنان أمام الطاقات البشرية التي تتبنى مبادئ البحث العلمي وأصوله الراسخة، ملتزمة بالنهج الذي يؤدي إلى نتائج علمية حقيقية وموضوعية يعتمد عليها في التخطيط الإستراتيجي الذي يمثل الركيزة الأساسية للنهوض بالوطن والمواطن، والتي تمثل الحالة القيمية للمجتمع وفق منطلقات الأمانة العلمية وحقوق الإنسان، حيث نرى الجامعات التي تبوأت مكانة مرموقة في العالم قد انتهجت سبيل البحث العلمي أساسا لتحقيق التميز وفق معايير ومؤشرات الجودة الشاملة، التي باتت مطلبا عالميا يتنافس في ميدانه كل المفكرين والمبدعين والمبتكرين على مستوى العالم بأسره.

فمن المعلوم أن رؤية ورسالة وأهداف الجامعات تتمثل في ثلاثة أبعاد وهي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع وتنميته، فكيف يمكن أن تقوم الجامعات بتحقيق ذلك دون الاهتمام بأساسيات البحث العلمي وأصوله وقواعده، والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية، ومحاربة الفساد الذي تمثل السرقات العلمية والانتحال أحد صوره ومظاهره البائسة؟!

ولا يمكن للأمم والشعوب أن يكون لها مكان تحت الشمس في هذا العالم الذي يسارع الخطى في كل لحظة نحو الاكتشاف والابتكار والتقدم العلمي والتكنولوجي في زمن الانفجار المعرفي دون أن يكون البحث العلمي على سلم أولوياتها، من خلال توفير كل الإمكانيات المادية والمعنوية، وتشجيع الطاقات الخلاقة، والوقوف سدا منيعا في وجه كل من تسول له نفسه الاستيلاء على أفكار وإبداعات وابتكارات واكتشافات الآخرين التي بذلوا الغالي والنفيس من جهدهم ووقتهم وأموالهم من أجل الوصول إليها؛ لتحقيق رفاهية وتقدم مجتمعاتهم، وذلك بالحفاظ على حقوقهم من خلال سن القوانين والتشريعات الرادعة وضمان تطبيقها.

فحري بالنخبة من المفكرين والمبدعين والقادة وأساتذة الجامعات والباحثين في شتى الميادين في الوطن العربي، أن يتفانوا في توظيف البحث العلمي في تحقيق العزة والكرامة و التقدم والرقي والازدهار، واللحاق بركب التطور في مجالات البحث العلمي والتكنولوجي، لترسيخ التنمية المستدامة، والمحافظة على موروثنا الثقافي والحضاري بين الأمم والشعوب، في هذا العالم الذي لا يحترم إلا الأقوياء.

إن كل شعب على وجه الأرض يرى وطنه أجمل الأوطان وأكثرها قدسية، فهو ليس مجرد بقعة من التراب الكوني، بل هو حضارة وامتداد وثقافة هذا الشعب، يشهد على عطاء الأجداد ووفاء الأبناء وطموح الأحفاد، وهو سجل كبير لكل من أراد أن يضع فيه بصمته، ليبقى شاهدا على وجوده وثقافته على مر الأزمان. وفلسطين في نظر أبنائها وشعبها أكثر من مجرد وطن، فقد بذلوا من أجلها الغالي والنفيس من عمر وولد ورزق وحياة، ورسموا بها وجودا عمدوه بأرواحهم ليشاهدوه حرا عزيزا. وتحتل القدس العاصمة التاريخية لفلسطين مكانة رفيعة في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني يشاطرهم إياها أتباع الديانات السماوية الثلاث، وأهل التاريخ والسياسة والآثار، فهي لب الصراع على مر التاريخ بين سكانها الأصليين والغزاة، وهي أرض الرسالات السماوية، وأرض الإسراء والمعراج، وموطن المسيح وسليمان عليهما السلام، وهي أرض الحرب وأرض السلام، ومفتاح الهيمنة والاستقرار لكثير من البلاد وفق ما سجله التاريخ، ابتداء من أرض الشام والحجاز، مرورا بأرض فارس ومصر العظيمة، ووصولا إلى روما ومنها اليوم أيضا إلى أمريكا حيث يدار الصراع العالمي ما بين أصحاب الحقوق وأصحاب الهيمنة. (سعاد غزال، 2013: 1)

وفي إطار حماية الملكية الفكرية أبرز (الشلش، 2006: 1) أن قضية حماية الملكية الفكرية قضية عصرية لم تكن مألوفة في حياة السلف الصالح، فقد أفرزتها

الحياة العصرية بما فيها من تكنولوجيا متطوّرة في جميع المجالات الفكرية والاقتصادية والصناعية وغيرها، وقد أدى ذلك إلى اشتداد حركة التأليف والكتابة والترجمة واستخدام البرامج الإلكترونية والوثائقية والسينمائية وغير ذلك، وقد ساهمت هذه التطورات في ظهور ما يسمّى بسوق المنافسة التي دفعت المنتجين إلى تحسين منتجاتهم وصناعاتهم لتحقيق أكبر كمية من الأرباح والعائدات، وقد دفع ذلك المؤلف إلى حفظ إنتاجه الفكري من اعتداء الآخرين عليه، وكذلك الصانع والتاجر والمخترع والفنان والمبرمج وغيرهم باعتبار ذلك حقًا من حقوقهم التي ينبغي المحافظة عليها من أي اعتداء أو استغلال، وتشكلت لمتابعة ذلك مؤسسات إقليمية ودولية أخذت على عاتقها القيام بهذه المهمّة فضلا عن الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعالج هذا الموضوع.

فتعتبر السرقات العلمية من الآفات التي ابتل يت بها الجامعات والأوساط العلمية، فمنذ نشوء العلم الحديث ازدادت السرقات العلمية انتشارا بانتشار استعمال الإنترنت. والسرقات العلمية أو السرقات الأدبية على حد سواء هي سرقات فكرية، وانتهاك لحقوق الملكية الفكرية للآخرين، تعرفها موسوعة الويكيبيديا العربية بـأنها "إدعاء شخص صراحة أو ضمنيا بكتابة ما كتبه آخر أو النقل مما كتبه آخرون كلياً أو جزئياً بدون عزو أو اعتراف مناسب؛ أي باختصار العزو المزور أو إعطاء الانطباع بأنك كتبت ما كتبه غيرك". تعتمد السرقات العلمية على النسخ واللصق وعلى ترجمة النواتج العلمية المنشورة في العالم باللغات الأجنبية دون الإشارة إلى المصدر. (الربيعي، 2015)

إن ظاهرة الاهتمام بالبحث العلمي تزايدت بشكل كبير في مختلف المجتمعات والأمم، وأخذت الدول المختلفة تتسابق فيما بينها من أجل إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال، وذلك لما لهذا التقدم من علاقة وأثر واضحين في التقدم في شتى المجالات الحياتية، وقد أدي الاهتمام بالبحث العملي إلى أن تخصص

معظم الدول مبالغ طائلة في ميزانيتها للإنفاق عليه، وقد ازداد ما يصرف على البحث في الوقت الحاضر في معظم الدول أضعافا مضاعفة عما كان عليه في العهود السابقة بسبب الشعور بأن ما يصرف في هذا الميدان له مردود اقتصادي واجتماعي لا يمكن تقديره بثمن. ولكننا لو تساءلنا من خلال ما تقدم عن مفهوم البحث العلمي لوجدناه بأبسط صورة ما هو إلا محاولة دقيقة لحل مشكلة ما نعاني منها في حياتنا المعاشة، وأن الاستطلاع والملاحظة الدقيقة هي إحدى الوسائل التي تكشف لنا طبيعة العلوم المختلفة، وتمنحنا متطلبات جديدة وواقعية للحياة، إنه جمع حقائق بأسلوب علمي من أجل المعرفة الإنسانية، واكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، والتحقق منها والوصول إلى حل مشكلات الإنسان التي ترافقه بموضوعية ونزاهة. (الأسدي، 2008: 9)

ويمثل البحث طريقة منظمة، أو فحص استفساري منظم لاكتشاف حقائق جديدة، او التثبت والتحقق من حقائق قديمة، والعلاقات التي تربط بينها، أو القوانين التي تحكمها، وبما يسهم في نمو المعرفة الإنسانية. إنه شيء يباشره الأفراد بنظام لإيجاد مخرجات بطريقة منطقية لزيادة المعرفة. إنه طريقة منظمة لإيجاد تفسيرات لظواهر اجتماعية، أو توضيح حقائق لم تفهم بصورة واقعية.فالبحث وسيلة وليس غاية لأن الباحث يحاول من خلال بحثه إشباع حاجته من المعرفة وتوسيعها، أو دراسة ظاهرة معينة، أو مشكلة ما للتعرف على العوامل التي أدت إلى وقوعها، ثم الخروج بنتيجة أو حل وعلاج للمشكلة. (النجار، والنجار، والزعبي، 2013: 25)

لقد انتشرت في الآونة الأخيرة عِدة ظواهر غير صحية في مجال البحث العلمي، والمجال الدعوي الإسلامي، ومن هذه الظواهر ظاهرة السرقات العلمية بأشكالها وألوانها كافة، والعجيب في الأمر أن هذه الظاهرة اسْتفحلت واسْتشرت في البلاد العربية الإسلامية، في مقابل أننا نرى الغرب في بحوثه ودراساته

يحرص الدارس كل الحرص على إبراز المراجع، ويدون في مراجعه المقابلات الشخصية والوثائق، وتجد في كتب بعض الغربيين في مقدمة الدراسة شكرا خاصا لكل من ساهم، وليس شكرا عاما، بل يذكر كل من ساهم ولو بكلمة، وأحيانا تجد في المقدمة الشكر لعاملة الآلة الكاتبة التي طبعت له البحث، على الرغم من أن التي كتبت على الآلة الكاتبة أو على جهاز الحاسوب (الكمبيوتر) لم تقم بعمل فكري، إنما هو عمل عضلي محض، ليس فيه إعمال فكر ولا إبداع، وقد تقاضت أجرا على ما بذلت، ولكنه يقدم الشكر لكل من أسدى له خدمة ساهمت في خروج بحثه. (تليمة، 2011)، مقال منشور على الرابط التالي

http://www.muslm.org

وذكر (آل مبارك، 2011)، أنه إذا حرم علينا في أسواق المنافع الحسية أو ما يسمونها أسواق المال كل بيع ينطوي على غبن، أو غرر، أو غش، ولم يبح لنا تبادل المنافع إلا عبر أبواب العقود الصحيحة المعتبرة التي لا تعود على أصل التبادل وفائدته بالإبطال، فكيف يحل لنا في أسواق العلوم تبادل المعلومات والخبرات نقلها عبر وسائل تعود على أصل العلم بالفساد، وترجع على سوق العلم بالاختلال الذي يقعد بالباحثين عن الارتقاء بالعلم وحسن التأليف فيه، ويزيل من النفوس طموحها. http://www.muslm.org

ولم تعدم الإنسانية علماء منصفين من الغرب، ومحقّقين مخلصين لرسالتهم العلمية، يقولون الحق ولو على أنفسهم، ساهموا في إرجاع بعض الحق لأهله، أذكر منهم على سبيل المثال "بيرروسي"، صاحب كتاب "التاريخ الحقيقي للعرب- مدينة أوزيس"، حيث يحاول هذا الباحث الفرنسي أن يدحض أن فضل العرب الحضاري على أوروبا يقتصر على دورهم في ترجمة التراث الإغريقي، ويستنكر ما كتبته "دائرة معارف الإسلام": "إنَّ عهود العرب الأولى في التاريخ غامضة جداً، إنَّنا لا نعرف من أين أتوا ولا ما هو وجودهم البدائي"، ويضيف

"إنَّه آن الأوان كي ندرك إنَّه إذا كان غربنا محبوبًا وغنيًا وجميلاً ومنظمًا فإنَّما يعود فضل ذلك كلّه إلي الإمبراطوريات العربية الكبرى التي أوجدت مثل هذه السعادة! مشيرًا بذلك إلي "دول المصريين والبابليين والسوريين الكنعانيين والإغريق الحيثيين حيث ولدت الحضارة وازدهرت، ولم تكن أثينا وروما سوى انعكاساً لها".

وكذلك الباحث "صموئيل كريمر" صاحب كتاب "من ألواح سومر" حيث يصنّف فصول كتابه الذي يدرس فيه روائع الحضارة السومرية التي وجدت قبل أكثر من أربعة آلاف سنة قبل الميلاد، تحت عنوان (أصول الأشياء وأوائلها) فيعزو هذه الأصول وأوائل الأشياء من العمران البشري والتطور الحضاري إلى السومريين تحت أبواب: "أول مدرسة"، "أول برلمان ذي مجلسين"، أول دستور"، أول مشرّع"، أول سابقة قانونية"، "أول دستور أدوية"، "أول تقويم زراعي"، "أول آراء للإنسان في أصل الكون وفلسفة الكائنات"، "أول مثل عليا في الأخلاق"، "أول عصر ذهبي للإنسان"، أول أغنية حب" .. إلخ، حيث يقول في مقدّمته" :عسى أن يكون هذا الكتاب الذي أقدّمه إلى قرّاء العربية حافزاً لنا على الاضطلاع بهذا الواجب الجليل بعد إطلاعنا على روائع الخلق والإبداع مما أنتجته أمم الشرق الأدنى القديم. (رابحة الزيرة، 2010م)

لقد انصب الاهتمام في الفترة الماضية علي السرقات العلمية التي ترتكب في أروقة الجامعة ، وهي سرقات باتت مقترنة بالإنتاج العلمي الذي يقدمه طلاب الدراسات العليا فى الجامعة بهدف الحصول علي درجات علميه كالماجستير والدكتوراه أو تلك الأعمال العلمية التي يعدها أعضاء هيئه التدريس بغرض الترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد أو أستاذ مشارك أو أستاذ، فمن المعروف أن معظم السرقات العلمية تكتشفها اللجان العلمية المنوط بها إعداد تقارير فحص الإنتاج العلمي، وهذه التقارير تشتمل علي الأدلة التي تثبت ارتكاب السرقات العلمية ،

وتوصى بإحالة مرتكبها لمجلس تأديب. ومن نافلة القول إن بعض الجامعات تغض الطرف عن هذه المخالفات ، وكما أن بعض إدارات الجامعات - على حد قول الدكتورة شيرين أبو النجا في مقالة لها بإحدى الصحف الخاصة - تتواطأ في ترقية مرتكبي السرقات العلمية. لقد تناولت الصحف والمجلات هذه السرقات وكشفت عن هوية مرتكبيها ولاقت هذه الخطوة إعجاب واستحسان مجتمع الجامعة الذي يطالب باتخاذ خطوات جادة لاجتثاث هذه الظاهرة من الجسد الجامعي. وبالفعل فقد شرع المجلس الأعلى للجامعات لإعداد قواعد جديدة للترقيات وهي القواعد التي من شأنها أن تحد من هذه الظاهرة البغيضة. (عبد الحافظ، 2009: 20-21)

ولا شك أن الشبكة العنكبوتية العلمية قد حققت حلما لم يكن متوقعا من قبل، إلا أنه في الوقت ذاته قد جرت معها العديد من المشكلات التشريعية والأخلاقية والاجتماعية من حيث الخصوصية والحماية وحقوق الملكية الفكرية، وبعض التجاوزات بما في ذلك السرقة، والتجسس، والإرهاب الإلكتروني، والتلاعب بالمعلومات، وذلك نظرا لضخامة هذه الشبكة العملاقة، وكونها شبكة حرة بعيدة عن سيطرة دولة بعينها. ومع تزايد استخدام الإنترنت ظهرت أنماط جديدة من التحديات لم تكن معروفة من قبل، وظهر جيل جديد من المجرمين المحترفين الذين يمتلكون المهارات والمعرفة التقنية، ويحتاجون بالتالي إلى أساليب ونظم خاصة للتعامل معهم. ولا شك بأن هناك فوائد عديدة لا تنكر لشبكة الإنترنت إلا أنها سلاح ذو حدين، حيث استخدمها البعض بصورة سلبية، ومن بينها السرقة والغش والانتحال، مما ترتب عليه بروز ظاهرة جديدة يطلق عليها الجرائم المعلوماتية، أو القرصنة الإلكترونية، حيث طوعها بعض المجرمين لأغراضهم السيئة، مستفيدين من إتاحة المعلومات، وعدم وجود ضوابط صارمة لكبح جماح الظاهرة. (كلو، 2006: 288)

وتأسيسا على ما سبق، ونظرا لأهمية البحث العلمي في تقدم الأمم والشعوب ورقيها وحضارتها، وأهمية المحافظة على الأمانة العلمية، والإنتاج العلمي، والتراث الثقافي الإنساني، والممتلكات والحضارات، وحماية الملكية الفكرية، وتحذيرا من العواقب السلبية التي تنتج عن السرقات العلمية، والانتحال ومساوئه، وانتهاك حقوق الإنسان على حياة الأمم والشعوب، ورغبة في تحكيم الشريعة والقانون في السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية، وتصديا لهذه الظاهرة، باعتبارها آفة تطيح بالمجتمع وتقدمه، ورغبة في التفاعل مع المؤتمر العلمي الموسوم بـ " السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية: الظاهرة ومعالجتها" الذي تنظمه جامعة بني سويف في جمهورية مصر العربية؛ جاءت فكرة هذا البحث بعنوان "السرقات العلمية في ضوء الفقه والقانون"

ويتناول الباحثان في هذا البحث مجموعة من المباحث (أو المحاور) التالية:

أولاً: السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية.

ثانياً: السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية بين الماضي والحاضر.

ثالثاً: أسباب ومظاهر السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية.

رابعاً: السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية في ضوء الفقه.

خامساً: السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية في ضوء القانون.

سادسا: توجهات ورؤى للتصدي لظاهرة السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية.

منهجية البحث: (Research Method)

اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث حيث يقوم هذا المنهج بوصف الظاهرة كميا وكيفيا، ويقوم بتحليلها إلى مكوناتها المختلفة، ويفيد في فهم أدق وأفضل لجوانب الظاهرة موضوع البحث.

أهداف البحث:(Research Aims)

يمكن تحديد أهداف هذا البحث في التعرف على السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية من حيث تعريفها، وسياقها التاريخي بين الماضي والحاضر، وأسبابها ومظاهرها، والسرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية في ضوء الفقه والقانون، وتسليط الضوء على بعض التوجهات والرؤى للتصدي لهذه الظاهرة.

أهمية البحث: (The Important of Research)

تم تحديد أهمية البحث في النقاط التالية:

١. يتناول البحث موضوعا مهما وحيويا ومفيدا، وهو السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية.

٢. قد يفيد هذا البحث في تسليط الضوء على أسباب ومظاهر السرقات العلمية والانتحال بين الماضي والحاضر.

٣. قد يفيد هذا البحث الباحثين وطلبة العلم في تجنب الوقوع في براثن السرقات العلمية والانتحال في أبحاثهم العلمية.

٤. قد يفيد هذا البحث الباحثين وطلبة العلم في تعزيز الوعي بمخاطر السرقات العلمية.

٥. قد يفيد هذا البحث الجامعات ومراكز البحث العلمي في الاهتمام بأصول ومبادئ البحث العلمي وحمايته.

٦. قد يشجع هذا البحث الجامعات ومراكز البحث العلمي على تبني قاعدة بيانات مشتركة لاكتشاف السرقات العلمية.

٧. قد يحث هذا البحث باحثين آخرين على إجراء أبحاث أخرى ذات صلة بموضوع البحث.

محاور البحث: (Axis of Research)

أولاً: السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية.

يعرف عبد الحافظ (2009) السرقة الفكرية بأنها: أن يستولي شخص ما علي أفكار الآخرين ويقدمها للقراء علي أنها من بنات أفكاره ونتاج ما أفرزته قريحته من دون أن يستوقفه وخزة ضمير أو مراجعة للذات. وتتمثل السرقة الفكرية في اغتصاب بعض المنتمين لمجتمع الجامعة لأبحاث علمية أو قيام بعض رجال الصحافة بالسطو على مقالات صحفية وكتابات منشورة علي شبكه الانترنت.

والسرقة العلمية أو الانتحال هي أي شكل من أشكال النقل غير القانوني. وتعني أن تأخذ عمل شخص آخر، وتدعي أنه عملك، وهو عمل خاطئ سواء كان متعمدا، أم غير متعمد، فالمتوقع من كل طالب أن يقتفي أثر المعلومات، ويكون على دراية حين يستخدم عمل شخص آخر. (سلسة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، 2013: 8).

ويعتبر الانتحال العلمي (Plagiarism) سرقة أفكار أو كتابات الآخرين ونسبتها للذات دون ذكر مصادر. ويعد من أعمال النصب والاحتيال ، حيث يوجد للانتحال في مجال البحث العلمي صورة متعددة منها:(https://ar.wikipedia.org/wiki)

- الاستنساخ : ويتم فيه تقديم عمل الآخرين بكامله على أنه عمل للفرد.
- النسخ : ويتم فيه نسخ أجزاء كبيرة من مصدر محدد دون ذكر المصدر.
- الاستبدال: ويتم فيه نسخ قطعة نصية بعد تغيير بعض الكلمات الرئيسية مع الحفاظ على المعلومات الأساسية للمصدر وعدم الإشارة إليه.
- المزج : وفيه يتم مزج أجزاء من مصادر عديدة دون ذكرها.
- التكرار : نسخ من كتابات الفرد السابقة دون ذكرها.

– المزيج : دمج مقاطع نصية مصدرها بشكل صحيح من مقاطع أخرى لم يذكر مصدرها.

صفات الباحث: (Researcher Attributes)

من أهم الصفات التي ينبغي أن يتحلى بها الباحث، أو الشروط – كما يعبر عنها بعضهم- والتي يراد بها المؤهلات المكونة لشخصية الباحث: (الفضلي، 1995: 239-243)

–الأمانة في النقل: وهي أن يكون الباحث أمينا فيما ينقله من النصوص أو الآراء، أو غيرهما، فلا يقدم على الزيد فيها، أو النقص منها، أو التغيير بشكل أو آخر، أو الانتحال والسرقة، وأن يوثق من نسبة النص إلى مصدره، والرأي إلى قائله.

–الصدق في القول: وأن يكون الباحث صادقا في كل ما يقوله في بحثه صدقا يحمله مسؤولية المخالفة أو التزوير، أو ما إليهما.

–الموهبة.

–الذهنية العالية.

–المنهجية.

–المعرفة العملية.

–الصراحة في الرأي.

–الموضوعية.

–الوضوح.

– الأسلوبية.

– الأخلاقية.

وأكد الأسدي (2008: 1-2)، أن العلم يتميز بمجموعة من القيم العلمية التي تشكل في مجموعها أخلاقيات العمل وهي:

١. الموضوعية: وتعني أخلاقيا ذكر الحقائق التي تم التوصل إليها كما هي سواء عززت وجهة نظر الباحث أو تعارضت معها دون أي تغيير أو تحريف عليها.

٢. الدقة: وتعني أخلاقيا اعتماد مقاييس دقيقة مستندة إلى قيم وأسس علمية للوصول إلى نتائج علمية مقبولة.

٣. العلمية: وهذا يعني استخدام الطريقة العلمية الممنهجة في الوصول إلى الحقيقة.

٤. الحيادية: أي الابتعاد عن التعصب والتزمت والتمسك بالرأي، والذاتية، بل اتصاف الباحث بالحيادية، والانحياز كليا إلى الحقيقة العلمية؛ أي أن يكون الباحث منفتحا عقليا.

٥. الدلالة: وتعني أخلاقيا ومهنيا، أن يعتمد الباحث على الأدلة والبراهين الكافية لإثبات صحة النظريات والفرضيات للتوصل إلى الحل المنطقي المعزز بالأدلة.

ثانياً: السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية بين الماضي والحاضر.

قال ابن خلدون: وقفت عناية أهل العلوم و همم أهل الدول على ضبط الدواوين العلمية وتصحيحها بالرواية المسندة إلى مؤلفيها وواضعيها، لأنه الشأن الأهم من التصحيح والضبط فبذلك تسند الأقوال إلى قائلها، والفتيا إلى الحاكم بها، المجتهد في طريق استنباطها...، وهكذا كان شأن أهل العلم وحملته في العصور والأجيال والآفاق، فيفهم من هذا الكلام أنّ الأمم كانت تحرص على إسناد الروايات والمؤلفات إلى أصحابها، لكنّ مفهوم الملكية الفكرية وتحقيق الربح المالي من ورائها لم يتبلور في أذهانهم كما هو الآن.فالجذور كانت موجودة لكنّ الثمار

مفقودة. فلم يكن حق المؤلف يحميه القانون القديم، وإنما ظهر وجه الحاجة إلى الحماية بعد اختراع المطبعة التي أمكن بها طبع الآلاف من النسخ للمصنف الواحد، مما جعل المؤلف يرجو من وراء عمله الفكري ربحًا ماديًا كبيرًا، لكن القانون ترك المؤلف دون حماية أحقابًا طويلة. ويرى آخرون أن سبب ظهور حق المؤلف هو التأليف في العصر الرومانتيكي الذي كان يتميّز بوفرة الإنتاج وخصوبة التأليف، وهو الذي وّلد عدة خلافات تتصل بحقوق التأليف وحقوق النشر. (الشلش، 2006: 13 – 14)

وأضاف (الشلش، 2006: 14) أنه بعد الثورة الفرنسية صدر أول تشريع في هذا الشأن عام (1791)، وقد اقتصر على حماية مؤلف المسرحيات فقط، فجعل لمؤلف المسرحية وحده الحق في نشر مسرحيته طوال حياته، ثم لورثته مدة خمس سنوات بعد موته، ثم تطور الأمر إلى المصّنفات المكتوبة فمنع القانون الآخرين من طبع نسخ دون إذن، وكانت القوانين الأولى لحقوق المؤلف تنطبق فقط على النسخ المطابقة للمصّنف المكتوب. وبعد عام (1792)، صدر عام (1810 قانون يمد الحماية إلى جميع المصنفات الأدبية والفّنية، ويطيل مدة الحماية إلى عشر سنوات ثم إلى عشرين سنة، وظل هذا الأمر حتى عام (1957) ، حيث صدر قانون جامع شامل في حق المؤلف حلّ محل ما سبقه من تشريعات. وفي النصف الثاني من القرن التاسع اشتدت الحركة الدولية التي تطالب بحماية حق المؤلف، وانتهى الأمر إلى إنشاء الجمعية الأدبية والفنية في باريس عام (1878 م)، وتمخض عنها معاهدة برن عام (1886)، وفي عام (1952) تقدّمت مؤسسة اليونسكو التابعة لهيئة الأمم المتحدة، فنظمت عقد اتفاق عالمي نص على حماية حقوق المؤلف لمدة لا يجوز أن تقل عن طول حياته وخمس وعشرين سنة بعد موته.

وأضاف (سلمون، 2008: 1 - 6) أنه تجدر الإشارة إلى أنه لم يكن لدى المجتمع الدولي مصدر يحدد واجبات ومعايير الملكية الفكرية قبل دورة (أوروغواي) عام (1994) للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي أنشأت منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي شملت الاتفاقية شعبة الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) . وذكر أن أصول معاهدة التعاون لبراءات الاختراع (PCT) تعود إلى عام 1966 عندما طلبت اللجنة التنفيذية لمعاهدة باريس لحماية الملكية الفكرية إجراء دراسة حول كيفية التخفيف، لمقدمي الطلبات ومكاتب براءات الاختراع، من الازدواجية في الجهود المشمولة في التسجيل والحصول على طلبات براءات الاختراع لنفس الاختراع في بلدان مختلفة. تم التوقيع على معاهدة التعاون لبراءات الاختراع التابعة لمعاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية في واشنطن عام (1970) ودخلت إلى حيز التنفيذ في العام (1979). جرى تعديل المعاهدة في العام 1979، و 1984، و 2001، و 2004. وبحلول 15 أيلول/سبتمبر 2005 كان 128 طرفاً متعاقداً قد وقعوا على معاهدة التعاون لبراءات الاختراع . وكذلك فإن معاهدة براءات الاختراع (PLT) التي تبنتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية في حزيران/يونيو (2000)، دخلت إلى حيز التنفيذ في 28 نيسان/ابريل (2005). ومعاهدة براءات الاختراع هي نتيجة سنوات عدة من المفاوضات المتعددة الأطراف حول تأمين الانسجام بين الأنظمة العالمية لبراءات الاختراع،

ثالثاً: أسباب ومظاهر السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية.

لقد تبين من خلال إطلاع الباحثين على الأدب التربوي المتعلق بموضوع البحث أن لسرقات العلمية لها العديد من الأسباب، التي تتنوع باختلاف المقصد منها، كما ولها جملة من المظاهر المتنوعة، تناولها الباحثان فيما يلي:

أ. أسباب انتشار السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية:

لقد أشار تليمة (2011) في مقال منشور في موقع http://www.muslm.org إلى أنه من أسباب السرقات العلمية الآتي:

١. غياب الوازع الديني : وهو أول العوامل ، فبلا ضمير حي يقظ ، يجعل صاحبه يتذكر وقوفه بين يدي الله عز وجل {ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون. ليوم عظيم. يوم يقوم الناس لرب العالمين} (المطففين: 4-6) ويتمثل وقوفه بين يدي الله، {... ويقولون يا ويلتنا مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها} (الكهف: 49)، بدون هذا الضمير الحي، والرقابة الذاتية من الإنسان، يحدث ما يحدث، ويأتي الخلل الخلقي، الذي يؤدي بصاحبه إلى سرقة جهود الآخرين.

٢. العجز والتكاسل العلمي : فمنهم من لا يملك ملكة البحث العلمي، ولا يقوى على خوض غماره، وسبر أغواره، بل لا يقوى على ذلك، مما يدعوه إلى التكاسل عن الكتابة، كما نراه في بعض المشاهير الذين يملكون أن يكتبوا، ولكنه يتكاسل عن ذلك، ويجد أن كتابة غيره له أسهل وأسرع

٣. حب التنافس في كثرة المؤلفات : أضف إلى ذلك دافعا مهما، للأسف، وهو التنافس في عالم الشهرة والنجومية الفكرية والعلمية، فأضحت موضة الآن ، يريد الكاتب أن يقول: إن رصيدي من الكتب عشرات الكتب والدراسات، وأَنَّى له أن يبلغ ذلك بجهده وحده، لا بد من عمل فريق.

٤. عدم وجود رادع دنيوي : وهو من أهم العوامل، فرحم الله عثمان بن عفان (رضي الله عنه) إذ يقول : "إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن "، هناك أناس لا يردعهم النص الإلهي، ولا الوازع الديني، ولا الضمير الحي بداخلهم، ولكن يردعهم قانون صارم، وإعلام فاضح لما يفعلونه.

٥. إحساسه بأنه لن يكشفه أحد بحكم موقعه ونفوذه : ومن الدوافع التي تجعل لصوص العلم وسارقيه يتمادون في غيهم إحساس الواحد منهم بأن أمره لن يكتشف، وأنه شخصية كبيرة، أو معروفة، أو لها وزنها بحكم الموقع الفكري، أو النفوذ المادي، أو السلطوي، وينسى هؤلاء أن الله رقيب عليهم، وأنه لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء.

٦. التناقض الشديد في السلوك : فهناك من الكتاب من تأتمنه على أموال الدنيا، ولا تستطيع أن تأتمنه على معلومة لك، أو فكرة انقدحت في ذهنك، وتخشى من البوح بها أمامه، وهذا من أكبر الدلالة على التناقض في السلوك، فهو أمين في الجانب المادي، غير مؤتمن على العلم.

٧. حاجة طلبة العلم للمال : ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تفشي هذه الظاهرة البغيضة حاجة طلبة العلم للمال، وعوزهم، مع تفشي ظاهرة البطالة، وعجز الدول عن تشغيل خريجي الجامعات، مما دفع بعضهم إلى ولوج هذا الباب، باب الكتابة للغير، رغم علمه بأنه شريك في الجريمة، ولكنه ربما ترخص في ذلك، كمن يُجبر على أكل الربا لحاجته، وأن الوزر على المقترض أخف من وزر المقرض.

ومن أسباب انتشار ظاهرة السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية ما أشارت إليه سحر الخشرمي في مقابلة مع جريدة الحياة بعنوان "السرقات العلمية تتفشى، والجامعات تتنصل من مسؤوليتها خوفا من تأثر مصالحها" بأن هناك عدم اكتراث لدى غالبية جامعاتنا بموضوع السرقات العلمية، لأنها لا تمثل أولوية بالنسبة لها، وأن هناك تساهلا كبيرا بهذا الخصوص.

http://www.alhayat.com/Articles/5684126

ب- مظاهر السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية:

١. لقد ذكرت (رابحة الزيرة، 2010) في بحثها المقدم ل مؤتمر"شرائع السماء وحقوق الإنسان-عودة للجذور" أن العالم قد ظنّ لأكثر من ثلاثمائة عام أن أول من اكتشف الدورة الدموية هو (وليام هارفي) (1628)، إلى أن توصّل الطبيب المصري (محي الدين النطاوي) إلى حقيقة أن ابن النفيس كان هو أوّل من اكتشف "الدورة الدموية الصغرى" بعد أن عثر على مخطوطة من كتاب "شرح تشريح القانون" لابن النفيس في مكتبة برلين، قدّم فيه وصفاً للدورة الدموية قبل (وليام هارفي) بنحو سبعة قرون من الزمان، فأذعن لذلك الغرب ونشر المستشرق الألماني (مايرهوف) تقريراً مفصّلاً في العام (1931) أكّد فيه صحة هذه الحقيقة وعاد الحقّ لأهله– ولو بعد حين– فنُسب فضل اكتشاف الدورة الدموية الصغرى لابن النفيس، والكبرى لـ (وليام هارفي).

٢. يقول مخرج الأفلام الوثائقية (بني برونير) الذي أعد فيلما عن القضية تحت عنوان (أكبر سرقة للكتب عرفها التاريخ: "منذ 64 عاما)، وهذه الكتب شاهد على قضية تاريخية منسية وكأنها لم تكن". كان هناك من عرفوا بأمرها، لكن الحياة مستمرة والقضية ظلت طي النسيان". ومن المقرر أن يعرض الفيلم في الثالث من يناير في السينماتيك في تل أبيب.

كانت هذه الكتب، فيما مضى ملكا لفلسطينيين من القدس ومدن أخرى ممن هربوا أو طردوا من بيوتهم في العام 1948. قام جنود الجيش الإسرائيلي يرافقهم عاملو وأمناء المكتبة الوطنية الجامعية (التي أصبحت اليوم المكتبة الوطنية) بجمعها من البيوت الخاصة والمؤسسات العامة ونقلها للمكتبة.

تكاد كل كلمة حول هذه القضية تكون مشحونة سياسيا وأيديولوجيا، تقول "هآرتس" وتضيف: "هل تم جمع هذه الكتب أم أنها سُرقت؟ هل كان جمعها جزءا

من حملة إنقاذ إسرائيلية أم من حملة هدم منهجية للثقافة الفلسطينية؟ لا يتفق الجميع على موقف".

بين أيار 1948 ولغاية نهاية شباط 1949 تمكن عاملو المكتبة الوطنية من جمع 30 ألف كتاب، وصحيفة ومجلة تركها وراءهم سكان القدس. كما تم جمع آلاف الكتب التي كانت في المؤسسات التعليمية والكنائس، وتناولت مواضيع مختلفة: قانون، شريعة، تفسيرات للقرآن، أدب، ترجمات، أدبيات علمية، تاريخ وفلسفة. http://paltoday.ps/ar/post/154466

٣. سحبت جائزة الشيخ زايد للكتاب لقب الجائزة من كتاب (مدخل في نظرية النقد الثقافي المقارن) الذي حصل عليه في فرع الآداب بالدورة الرابعة للعام الماضي لكاتبه الدكتور حفناوي بعلي. علما أن قيمة الجائزة المادية كانت 750 ألف درهم.

وأوضحت الجائزة في بيان اليوم انه ورد إليها العديد من الملاحظات من قراء ومتابعين لها تشير إلى مآخذ منهجية اشتمل عليها الكتاب فيما باشرت الجائزة باعتماد سلسلة من الإجراءات للتحري في أمر الشواهد والاقتباسات التي بنى عليها المؤلف كتابه وعلى مدى امتثالها للأعراف العلمية السائدة من خلال لجنة خبراء متخصصين.

وأضاف البيان "أنه تبين للجائزة بعد كل التحريات أن كتاب (مدخل في نظرية النقد الثقافي المقارن) - الدار العربية للعلوم ناشرون- منشورات الاختلاف- الطبعة الأولى (2007)، ورغم طرافة موضوعه وغزارة المادة النقدية التي تضمنها إلا أنه قد ساده منهج في عرض مادة النقد الثقافي تجاوز حدود الاستشهاد والاقتباس وتحول في سياقات عديدة إلى الاستحواذ على جهد الآخرين مضمونا ونصا.

http://arabic.arabianbusiness.com/business/mediamarketing/2010/oct/26

٤. في تحيق أجرته مؤسسة هنا القدس حول السرقات العلمية في الجامعات والمعاهد تناول ظاهرة قيام المكتبات أو المراكز الخدماتية الطلابية بإنجاز الأبحاث العلمية مقابل مبالغ من المال من الطلبة جاء فيه: لقد بات واقعا يحط بثقله في معظم الجامعات والمعاهد، ليصبح ظاهرة تهدد مسيرة البحث العلمي ومستقبل تطورنا الحضاري والثقافي والاقتصادي على حد سواء ، نظراً للأهمية الكبيرة التي يدركها أصحاب البحث العلمي في بناء الحضارات الإنسانية وتطورها، ويجهلها من يركضون خلف الطرق اللاأخلاقية في إعداده.

هذه المكتبات أو المحلات أو ما تعرف بالمراكز الخدماتية الطلابية وحتى الإعلانات الإلكترونية باتت تقدم خدمة إنجاز البحث العلمي لطلاب الجامعات على اختلاف مستوياتهم وتخصصاتهم، تقدمها على طبق من ألماس مقابل دفع مبلغ من المال وتكون النتيجة مساعدة جيل بأكمله ليكون جاهلاً ومزوراً، وغير قادر على تحمل المسؤولية؛ بتناولهم لأبحاث ليست من صنع أيدهم أو جهدهم.

تنقلنا من جامعة لأخرى ، ومن معهد لآخر ومن طالب لطالبة، لنجد أن أكثر من 60 % من طلبة الجامعات والمعاهد العلمية والأكاديمية (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير) يعتمدون عند القيام بالأوراق والأبحاث العلمية على غيرهم، من خلال إما التوجه لتلك المراكز التي تقوم بإنجاز أبحاثهم بطرق مختلفة، و إما عن طريق أشخاص آخرين، مقابل دفع الطالب المكلف بعمل البحث في الحالتين مبلغ مادي بخس أو زهيد.

ومن أنواع السرقات العلمية استنساخ موضوع كتاب أو بحث بكامله، وكذلك نسخ الموضوع و إجراء تغيير جزئي شكلي أو تعديله بتغيير بعض الكلمات أو الفقرات أو حشوه ببعض الفقرات الصغيرة. حيث انتشرت هذه السرقات بين الباحثين العلميين العرب لسهوله النشر باللغة العربية مما يغري الباحث إلى ترجمة مجمل أو جزء من البحث المنشور باللغة الأجنبية والإدعاء بملكيته، وهو أسلوب شجعه عدم وجود آليات للكشف عن السرقات الفكرية عند الناشرين العرب ، وضعف أسلوب مراجعة الأقران، وضعف المستويات العلمية للمراجعين العلميين، وعدم ارتباطهم اليومي بالعلم العالمي، وكذلك في ضعف اللغة الأجنبية، وفي عدم توفر المصادر وصعوبة الاطلاع عليها. كما أن عدم وجود برنامج "شرطي السرقات العلمية" بالعربية يجعل من اكتشاف السرقات العلمية للمواضيع المترجمة للغة العربية عملية صعبة للغاية وتحتاج إلى وقت كبير.(الربيعي، 2015)

وورد في (سلسة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، 2013: 8-9) أنه يمكن أن تعظم السرقة العلمية أو تصغر، وأعظم مثال عليها هو عندما ينسخ طالب فقرة بأكملها، أو مادة من الإنترنت ويدعي أنها له، وأصغر مثال هو أن ينسخ جملة كما هي مكتوبة بالضبط في المصدر دون استخدام "علامات الاقتباس" وذكر المصدر، ومن الأمثلة الشائعة من السرقة العلمية:

- نقل معلومات من الإنترنت ونشرها في أماكن أخرى دون تحري الاستشهاد السليم.
- استخدام صياغة من مواد منشورة (بما في ذلك المواد المتاحة على شبكة الإنترنت)، دون استخدام علامات الاقتباس، أو ذكر المصدر.
- تسليم مقال قد تم نقله بأكمله، أو جزء منه.
- إعادة صياغة أفكار، أو معلومات من مواد منشورة، أو مسموعة دون ذكر المصدر.

– استخدام صورة أو رسم أو صوت أو فكرة لشخص آخر دون الاستشهاد المناسب.

– شراء نص من شخص آخر واستخدامه على أنه لك.

– تقديم أفكار في الشكل والترتيب نفسه كما هي معروضة في المصدر دون اقتباس.

– جعل شخص آخر (طالب أو أستاذ) يكتب بحثا من أجلك، ومن ثم تسلمه على أنه بحثك.

رابعاً: السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية في ضوء الفقه.

السرقة العلمية بلا شك محرمة حرمة يقينية، وهي في الحقيقة جريمة دينية، وخلقية، كما أنها تجمع بين عدة جرائم معا، فهي: (تليمة، 2011) في مقال منشور في موقع http://www.muslm.org

١. سرقة: وإن كانت سرقة من نوع آخر، غير سرقة المال، إلا أنها أخطر، إذ المال يعوض، أما الفكرة التي سرقت، فقد صارت في حوزة لصها وسارقها بلا عودة لصاحبها .

٢. نسبة ما ليس له إلى نفسه: كما أنها تنسب فضلا ليس له فيه أدنى دور أو حق، وفي هذا يقول الله تعالى: { لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } (آل عمران: 188) ويقول (صلى الله عليه وسلم) " الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلاَبِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ" (صحيح مسلم، 2130)

٣. أخذه ما لا يستحق: فهو يحوز ما ليس من حقه، ويمتلك ما لا يجوز له امتلاكه، كما يضيف إلى رصيده رصيدا ليس من تعبه وعرقه، بل هو من تعب وعرق وكد الآخرين.

٤. استغلال حاجة طلبة العلم: ومعظم هذه الحالات تكون باستغلال حاجة طلبة العلم الذين ضاقت بهم سبل الحياة، فهو أشبه بآكل الربا، واستغلال حاجات الناس مما ذمه الشرع، وقبحه الإسلام.

٥. خداع الناس والقراء: كما أن هذه الجريمة تجمع إليها جريمة خداع الناس وإيهامهم أن هذا الكاتب رجل مبرز، وكاتب همام، وبحاثة مكثر من الكتابة والتأليف، وأن قريحته جادت فكتبت ما خرج للناس من بحوث وكتابات، ليست بينها وبينه من نسب، فتخدع الناس في هذا الكاتب.

ولقد استطاع العرب والمسلمون أن يكتشفوا المنهج التجريبي بكل خطواته، وتفاصيله التي توصل إليها (فرانسيس بيكون) و(جون استيوارت مل) فيما بعد بقرون طويلة؛ فكانوا بذلك أول من أبدع في هذا المجال...ولقد انتقل هذا الكشف إلى العالم الغربي بطرق عدة، فترجم من اللغة العربية إلى اللغة اللاتينية أولاً، ثم إلى اللغات الأوروبية بعد ذلك...وعن طريق هذه الترجمات عرف (رودجربيكون) وسميه فرانسيس بيكون أسس وأصول وخطوات المنهج التجريبي، كما اطلع عليه (جون استيوارت مل)، ونسبوا اكتشاف هذا المنهج إليهم بدون وجه حق. هذا ما حدث فعلاً، وهذا ما أقره المنصفون من علماء الغرب أنفسهم، ويعد دليلاً عليهم. والواقع أن الحضارة الإسلامية بما فيها من علوم، وثقافات وأفكار أثرت ونفذت إلى الفكر الغربي عبر عدة محاور. (محمد والسرياقوسي، 1988: 275)

وتحث جميع الأديان على طلب العلم وعلى القيم العلمية الآتية: (الشوك، 2012: 4)

-عدم الأخذ بالمعارف والخبرات اعتماداً على الظن.

-إعمال العقل على طلب الدليل في كل اعتقاد.

-توجيه العقل إلى التريث وعدم التسرع في إصدار الأحكام.

-عدم نشر ما يسمع قبل دراسة المختصين له، والتحقق منه.

المنهج العلمي الديني يؤكد علي أن البحث العلمي عملية أخلاقية، بالإضافة إلى كونه عملية منهجية. لذا فإن الباحث مطالب أن يكون متسلحاً بمواصفات أخلاقية جنباً إلى جنب مع المواصفات المعرفية والمنهجية.

وقد تكون لكل دين شعائر خاصة به، تعتبر سمات مميزة له، ولا شك أن في الإسلام طاعات معينة، ألزم بها أتباعه، وتعتبر فيما بينهم أموراً مقررة، لا صلة لغيرهم بها، غير أن التعاليم الخلقية ليست من هذا القبيل، فالمسلم مكلف أن يلقى أهل الأرض قاطبة بفضائل لا ترقى إليها شبهة، فالصدق واجب على المسلم مع المسلم وغيره، والسماحة والوفاء والمروءة، والتعاون والكرم، .... إلخ. (الغزالي، 2008: 33)

ومن هنا يتبين لنا بوضوح أهمية توافر القيم والأخلاق لدى الإنسان المسلم، وضرورة توافر أخلاقيات البحث العلمي لدى الباحثين، بصورة تظهر الحقيقة والموضوعية والصدق، والحصول على أبحاث منطقية قابلة للتطبيق، وتفيد في حل المشكلات في جميع المجالات، وتسعى إلى تقدم الأمة ورقيها.

وأورد (الشلش، 2006: 32 – 33) أن حماية الحقوق الفكرية بجميع أنواعها فريضة شرعية وضرورة بشرية، لأنها تحافظ على حقوق الناس من جهة، وتسهم في تحقيق الازدهار والرخاء للأمة من جهة ثانية، وبهذا نفهم دواعي الخلفاء المسلمين إلى تشجيع الحركة الفكرية والتأليف، ورصد الحوافز والجوائز القيّمة للكتَّاب وأهل المعرفة دون غيرهم من الجهلة، وما ذلك إلا لتشجيعهم على تحقيق الخير لأمتهم، وإن حماية الحقوق الفكرية في زماننا تسهم في تحقيق هذا المقصد النبيل حيث تتفق الشريعة الإسلامية مع القانون الوضعي على ضرورة حماية هذه الحقوق، ومحاسبة من يعتدي عليها.

خامساً: السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية في ضوء القانون.

لقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر عام (1948) على أهمية حقوق الملكية والملكية الفكرية، حيث نصت المادة (17) على "أن لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، ولا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا" وكذلك أكد في المادة (27) أن "لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكا حرا في حياة المجتمع الثقافي، وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي، والاستفادة من نتائجه، بالإضافة إلى أن لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفكري"

إن القواعد العامة للحماية تجد أساسها القانوني في اتفاقية" لاهاي "لعام (1954)، التي بدورها جاءت على هدى من نصوص اتفاقيتي" لاهاي "عام (1899) وعام (1907) وميثاق واشنطن "لعام (1935) وفقا لما جاء في ديباجة الاتفاقية .وكون هذه الاتفاقية تشكل مصدرا قانونيا دوليا لحماية الممتلكات الثقافية، فقد سارعت أغلب دول العالم للانضمام لها، ولعل المجتمع الدولي تلمس الأضرار التي لحقت بالممتلكات الثقافية في كثير من الدول في الفترة الممتدة ما بين (1954) إلى (1999)، ولاحظ مدى القصور المتبع لدى كثير من الدول في حماية ممتلكاتها الثقافية واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لذلك، مما دفعه إلى النص على بعض التدابير التحضيرية في البروتوكول الثاني لعام 1999. (سعاد غزال، 2013: 18- 19)

وقد وضع القانون الدولي العديد من الأحكام المتعلقة بحماية الأهداف المدنية والممتلكات الثقافية، وكان القانون الدولي الإنساني أول من كفل إجراءات الحماية للممتلكات الثقافية، وقرر أيضا حماية الأماكن التاريخية والدينية والفنية والعلمية، لما لها من أهمية تاريخية وروحية للأمم وللشعوب، ومن خلال ملاحظة

وتصرفات قوات الاحتلال في العراق نجد أنها خالفت العديد من أحكام القانون الدولي الإنساني. (على وغركان، 2013: 287)

سادسا: توجهات ورؤى للتصدي لظاهرة السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية.

لقد بين تليمة (2011) في مقال منشور في موقع http://www.muslm.org، أن الواجب نحو هذه ظاهرة السرقات العلمية يتمثل في الآتي:

١. واجب شرعي: ويكون ببيان موقف الشرع من أمثال هؤلاء، وأن نبدأ معهم بالنصح لهم، في سرية تامة، ملتزمين آداب النصيحة، فمن عاد عن غيه، وانتهى عن سرقته، ورد الحقوق لأهلها، وجب علينا الستر عليه، وإلا ففضحه بين الناس بما فعل وارتكب يصير أمرا شرعيا لا وزر فيه، وهذه هي وظيفة العلماء والمختصين، وكل ذي حس ديني وبصيرة.

٢. واجب قانوني: فلا بد من السعي لإصدار قانون يحاسب من يمارس السرقة العلمية.

٣. واجب شعبي: ويكون بمقاطعة كتابات من يعرف عنهم السرقة العلمية، ويثبت عليهم ذلك، ولفظ كل من بنى كتاباته على السطو العلمي من المجتمع العلمي والشعبي.

إن الحرص على الموضوعية والأمانة العلمية، وحقوق الباحثين والمؤسسات، وعدم الإضرار بمصالح المجتمع، تتطلب وضع المعايير اللازمة، وربما بالسرعة اللازمة. وإليكم إطاراً عاماً ومختصراً لما يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد الميثاق أو اللائحة المتعلقة بأخلاقيات البحث العلمي:(عواد، 2005: 11، 12)

- تحديد مجالات البحث، وفق الأجندة الوطنية للبلد، والمؤسسات الأكاديمية والصناعية والتجارية.
- مسؤولية الباحث تجاه من تجري عليهم الأبحاث وتجاه المؤسسة التي يعمل فيها.
- مسؤوليات رئيس فريق البحث تجاه الباحثين المتعاونين أو/ ومساعدي البحث والتدريس.
- الدوريات العملية وإجراءات التحكيم والنشر العلمي.
- تضارب المصالح الشخصية والوظيفية الأكاديمية منها والمالية.
- التعاون بين المؤسسات الصناعية والتجارية من جهة والأكاديمية من الجهة الأخرى، مع التأكيد على الحقوق والواجبات، وتضارب المصالح الشخصية والمالية، وغيرها للباحثين وللممولين فيما يتعلق بإجراء البحوث وتعميم نتائجها.
- السطو الأكاديمي بأشكاله وسياقاته المختلفة.
- استعمال الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي.
- إجراء البحوث المشتركة مع الطلبة والإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه.
- الخلافات بين الباحثين ومدى مساهمة كل منهم في البحث.
- إجراءات المحافظة على حقوق الباحثين والمؤسسات الداعمة.
- الاستشارات العلمية / الحقوق والواجبات.
- استعمالات الانترنت في البحث العلمي.

– حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراعات المترتبة على الأبحاث العلمية.

– لجان النظر في مخالفات البحث العلمي.

– البحث العلمي والعبء التدريسي.

ومن السهل على الأساتذة التحقق من السرقة العلمية، فهناك برامج للتحقق عما إذا حدث نسخ نصوص من الإنترنت أم لا، ويمكن للأستاذ أيضا أن يكتشف ما إذا كان هناك نقل من الإنترنت بمجرد البحث عن جملة أو مجموعة كلمات. ومعظم الأساتذة يقرءون كتبا ومجلات علمية، وتقارير ومقالات على الإنترنت، فهم يعرفون ما يكتب في مجالات تخصصهم، وهم في الوقت نفسه قد قاموا بقراءة الكثير من البحوث التي كتبها طلاب آخرون، فلديهم فكرة جيدة عما سيكتبه الطلاب، وتستند معظم كتابات الطلاب على كتبهم المقررة، والقراءات التي كلفوا بها، والمحاضرات، وكلها تستعمل مفردات وتراكيب للجملة مشتركة، وإذا وجد الأستاذ أن جزءا من البحث يشذ عن بقيته فقد يساوره الشك، ويشترك بعض الأساتذة والكليات والأقسام في المواقع التي تقدم خدمة مكافحة السرقة العلمية، حيث يتمكنون من مقارنة البحوث المقدمة مع ما تم نشره على شبكة الإنترنت في جميع أنحاء العالم، وفي المجلات العلمية الإلكترونية، وقواعد البيانات، وهذا يعطي "حصرا" للعبارات التي تبدو أنها منقولة. (سلسة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، 2013: 14).

ويقدم (الربيعي، 2015) اقتراحا إلى جامعاتنا الوطنية بخصوص إصدار تعليمات تتعلق بالسلوك العلمي و أخلاقيات البحث وبحيث تشمل مفهوم السرقة العلمية والفكرية وسوء استخدام المعلومات العلمية وشروط التأليف والإشارة للمعلومات المنشورة والاقتباس، ويجب أن تتضمن التعليمات عقوبات رادعة ومحددة ضد المخالفين ، والغرض من هذه التعليمات تقديم توضيحات بهذا

الخصوص لردع الاقتباس غير المشروع، وبشكل إيجابي من أجل الحفاظ على النزاهة في البحث العلمي والالتزام الأخلاقي في الممارسات لأن مثل هذه التعليمات تشكل ردع ا لظواهر تسطيح البحث العلمي وتؤدي إلى زيادة الاهتمام بالتفاصيل والبيانات الدقيقة بما في ذلك دفع الباحث إلى تقديم الأدلة النوعية والكمية باستخدام التقنيات الإحصائية، وتزيد من مصداقية الشهادات ونتائج البحث العلمي عند الجمهور. وستساعد هذه التعليمات والتوجيهات في الحفاظ على أعلى المعايير الأخلاقية في مجال البحث العلمي ومنع الممارسات غير الأخلاقية من تلفيق وتزوير أو انتحال. كما ستساعد هذه التعليمات في إضفاء صورة حسنة على الجامعة لأنها تظهر جديتها والتزامها في عدم قبول أي نوع من السلوك غير العلمي في البحث أو النشر. ولابد لهذه التعليمات من إعطاء صورة واضحة عن السرقة العلمية وما يمكن أن يؤدي الكشف عنها بالنسبة للباحث من عقوبة. ويجب أن يعرف الباحث بأن الاقتباس المشروع يجب أن لا يتعدى بضعة كلمات أو عبارات قصيرة، وعندما يتعدى الاقتباس أكثر من هذا يجب أن يوضع النص بين أقواس ويشار إلى المصدر الأصلي. ومن المهم للتعليمات أن تؤكد على ضرورة عدم النشر في المجلات الزائفة والتي عادة تشجع النشر بدون مراجعة ، وبدون التأكد من التزام الباحث بـأخلاقيات البحث العلمي والسلوك العلمي في مقابل أخذ أجور باهظة.

ولمنع حدوث الانتحال تذكر دائما أن تأتي بأفكارك الأصلية الخاصة في أبحاثك وأوراق العمل التي تقدمها مع الإشارة إلى العمل الذي عمله الآخرون . وهذه بعض الخطوات لتقليل الانتحال في البحوث والأوراق البحثية:

– التخطيط الجيد للبحث: التخطيط للبحث بشكل جيد هو الخطوة المهمة الأولى التي يمكنك اتخاذها نحو منع الانتحال، وإذا كنت تنوي استخدام مصادر للمعلومات فإنك تحتاج إلى خطة لإدراجها في عملك.

- التلخيص الجيد: إن من أفضل الطرق لإعداد ورقة بحثية تدوين ملاحظات شاملة لجميع المصادر؛ بحيث يكون لديك كثير من المعلومات المنظمة قبل أن تبدأ الكتابة. وتساعد هذه الملاحظات على التقليل من الاستشهاد غير اللائق، وعليك أن تتأكد من تمييز أفكارك بوضوح من المعلومة التي وجدتها في مكان آخر.
- عند الشك اذكر المصدر: إذا رغبت في إبراز أفكارك بحيث لا يظن الآخرون أنها أفكار غيرك ولكن اختلطت عليك آراؤك بآراء أخرى أجريت تعديلات عليها فإن عليك أن تذكر المصدر دائما.
- معرفة أسلوب إعادة الصياغة: وتعني إعادة صياغة أفكار الآخرين بأسلوبك الخاص وتذكر أن تغيير بعض الكلمات من الجمل الأصلية لا يعني أن إعادة صياغتك أصبحت مشروعة، لذا يجب عليك تغيير كل من الكلمات والبناء الأصلي للجملة دون تغيير المعنى.

توصيات البحث: (Recommendations of Research)

في ضوء ما تم تقديمه في هذا البحث يقدم الباحثان التوصيات التالية:

١. أن تقوم الجامعات والأساتذة بنشر الوعي بضرورة احترام حقوق الملكية الفكرية لدى الطلبة الجامعيين باعتبارهم نواة المستقبل في البحث العملي.
٢. أن يمثل الأساتذة الجامعيين والباحثين الأكاديميين القدوة الحسنة للآخرين.
٣. تفعيل القوانين الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والتشدد في تنفيذ العقوبات ضد من ينسبون لأنفسهم جهود الآخرين، وتثبت السرقة العلمية بحقهم.
٤. توظيف التكنولوجيا ومحركات البحث المختلفة في الكشف عن السرقات العلمية.
٥. التشهير بمن يرتكبون جرائم السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية، كي يكونوا عبرة لغيرهم.

٦. تعزيز دور الوازع الديني والضمير الإنساني، والأمانة العلمية لدى طلبة العلم والباحثين.

٧. إعداد قاعدة بيانات مشتركة بين الجامعات ومراكز البحث العلمي في العالم العربي.

٨. الاستفادة من خبرات الجامعات ومراكز البحث العلمي العالمية في التصدي للسرقات العلمية، واحترام حقوق الملكية الفكرية.

٩. العمل على نشر وتنمية قيم ومبادئ حقوق الإنسان في احترام الإنتاج الفكري الإنساني.

١٠. تعزيز وتشجيع الباحثين المتميزين في إنتاجهم الفكري والعلمي الذي يسهم في رقي الأمم والشعوب ونهضتها.

١١. استثمار وسائل الإعلام المختلفة في التوعية بأهمية احترام الملكية الفكرية، والأمانة العلمية، والالتزام بمبادئ البحث العلمي وأصوله.

١٢. تفعيل الشراكة وتبادل المعلومات بين الجامعات العربية للتصدي لمظاهر السرقات العلمية.

مقترحات البحث: (Suggestions of Research)

وبناء على ما تم تقدم في هذا البحث وتوصياته يقترح الباحثان إجراء الأبحاث التالية:

١. دور الأبحاث العلمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم العربي.

٢. آليات تفعيل البرامج التكنولوجية الحديثة في الكشف عن السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية.

٣.دور وسائل الإعلام المختلفة في التصدي لمظاهر السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية.

٤.مخاطر السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية على البحث العلمي.

٥.دور القوانين والتشريعات الوطنية والإقليمية والدولية في الحد من انتشار مظاهر السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية.

٦.دور المؤسسات الدينية في التصدي لظاهرة السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية.

٧.نموذج مقترح لقاعدة بيانات مشتركة بين عمادات الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات العربية.

٨.تجارب ناجحة للتصدي لمظاهر السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية عربيا وعالميا.

٩.أثر محاربة ظاهرة السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية في الوطن العربي على تشجيع الإبداع والابتكار في البحث العلمي.

مراجع البحث:

١. الأسدي، سعيد جاسم (2008). "أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية"، الطبعة الثانية، البصرة، العراق: مؤسسة وارث الثقافية.

٢. أطروحة دكتوراه للباحث الإسرائيلي د "غيش عميت" من جامعة بئر السبع حول سرقة التراث الثقافي الفلسطيني عام النكبة (1948) تاريخ الزيارة الخميس 2015/10/2 http://paltoday.ps/ar/post/154466

٣. آل مبارك، قيس بن محمد (2011). "وشر الناس من سرقا"، مقال منشور في موقع http://www.muslm.org) تاريخ الزيارة الجمعة 2015/9/4م

٤. تليمة، عصام (2011). "السرقات العلمية ظاهرة العصر"، مقال منشور في موقع http://www.muslm.org) تاريخ الزيارة الجمعة 2015/9/4م

٥. الخشرمي، سحر أحمد (2014). "السرقات العلمية تتفشى...والجامعات تتنصل من مسؤوليتها خوفا من تأثر مصالحها"مقابلة صحفية منشورة في جريدة الحياة بتاريخ الجمعة 2014/11/14 http://www.alhayat.com/Articles/5684126

٦. الربيعي، محمد (2015) "أخطار السرقات العلمية والتزوير في الأطاريح والبحوث" مقال منشور بتاريخ 2015/01/7 في موقع رابطة السياسة و الإدارة العامة في الشرق الأوسط (أميبا)، تاريخ الزيارة الأحد 2015/10/4 http://www.ameppa.org/blog/2015

٧. الزيرة، رابحة (2010)." قوانين حقوق الملكيّة الفكريّة حماية الإبداع أو شرعنة الاحتكار " بحث مقدم إلى مؤتمر "شرائع السماء وحقوق الإنسان–عودة للجذور"، مملكة البحرين: من 3 إلى 5 /أبريل.

٨. سالمون، بول إي (2008). "دليل مختصر للمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية"، مقالة منشورة في 22/أبريل http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2010/06/20100628120007x0.989773.html#axzz3naEQug8p

٩. سرقة أدبية تطيح بلقب جائزة الكتاب في مسابقة جائزة الشيخ زايد للكتاب عام (2010)، تاريخ الزيارة الخميس 2015/10/2

http://arabic.arabianbusiness.com/business/mediamarketing/2010/oct/26/46225/#.VgxlZn2BqSc

١٠. سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة (2013). "السرقة العلمية: ما هي؟ وكيف أتجنبها؟"، عمادة التقويم والجودة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية.

١١. الشلش، محمد محمد (2006). "حقوق الملكية الفكرية بين الفقه والقانون"، بحث منشور في مجلة جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

١٢. الشوك، منعم مكي عبد الرضا (2012). "أخلاقيات البحث العلمي"، محاضرة في كلية الطب جامعة بابليون، العراق.
http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=2&lcid=33557

١٣. عبد الحافظ، أحمد سوكارنو (2009). "التربية والتعلم والبحث العلمي"، مجلة الحوار المتمدن، العدد (2631)، 29/أبريل.

١٤. علي، حيدر كاظم عبد و غركان، عمار مراد (2014). "الحماية الخاصة للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة" بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد السادس، العدد الثاني، السنة السادسة، ص 285 – 325.

١٥. عواد، محمد أمين (2005). "أخلاقيات البحث العلمي"، (Academic Research)، الملتقي الحواري لمجلس الاعتماد، وزارة التعليم العالي، التعليم العالي والعولمة، نحو ميثاق عمل أخلاقي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الثلاثاء، 22/ نوفمبر.

١٦. غزال، سعاد حلمي عبد الفتاح (2013). "حماية الممتلكات الثقافية في القدس في ظل القانون الدولي"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

١٧. الغزالي، محمد (2008). "خلق المسلم"، الطبعة السابعة، الإسكندرية، مصر: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع.

١٨. الفضلي، عبد الهادي (1995). "أصول البحث"، قم، إيران: مؤسسة دار الكتاب الإسلامي.

١٩. كلو، صباح محمد عبد الكريم (2006). "أخلاقيات مجتمع المعلومات في عصر الإنترنت"، مجلة مكتبة الملك فهد الوطني، المجلد (31)، العدد (1)، ص 286 – 305.

٢٠. محمد، علي عبد المعطي والسرياقوسي، محمد أحمد (1988). "أساليب البحث العلمي"، الطبعة الأولى، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

٢١. النجار، فايز جمعة والنجار، نبيل جمعة والزعبي، ماجد راضي (2013). "أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي"، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.